معركة النيل!

18-12-2003

يبدو أن سيطرة مصر الاستراتيجية على نهر النيل مهددة من التحالف الناشئ المشكل من دول إفريقيا الشرقية بقيادة كينيا. لكن, من المحتمل أن مجهودات هذا الائتلاف ستفشل طالما أن حلفاء القاهرة في واشنطن لا زالوا يساندون مطالب مصر بشأن أطول نهر في العالم.

يبدو أن سيطرة مصر الاستراتيجية على نهر النيل مهددة من التحالف الناشئ المشكل من دول إفريقيا الشرقية بقيادة كينيا. لكن, من المحتمل أن مجهودات هذا الائتلاف ستفشل طالما أن حلفاء القاهرة في واشنطن لا زالوا يساندون مطالب مصر بشأن أطول نهر في العالم.

تختمر المعركة الجغرافية السياسية للسيطرة على أحد أهم الموارد الاستراتيجية لإفريقيا: نهر النيل. وتتحرك مجموعة من الدول على ضفاف النهر, بقيادة كينيا, لانتزاع سيطرة مياه النهر على مصر، وقد انسحبت نيروبي في الأيام الأخيرة من معاهدة 1929, التي أُبرمت بالتفاوض مع بريطانيا التي أعطت مصر نصيب الأسد من مياه النيل. وتأمل نيروبي تزعم تحالف دول إفريقية الشرقية لكسر احتكار القاهرة للنهر، وتعتمد صحراء مصر على النيل في أكثر مياهها وترى أن أي محاولة لتقليل نصيبها من ماء النهر تهديدا لأمنها القومي، وإلى الآن، لم تعلن القاهرة حربا سياسية على نيروبي.

ومن يتحكم في النيل، يتحكم بالضرورة في مصر، الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة, والزعيم الثقافي والسياسي للعالم العربي، ومركز الدور الاستراتيجي في المنطقة.

وتسيطر مصر على النيل، ففي ظل سلسلة المعاهدات المسنودة من بريطانيا, تنازلت أثيوبيا عن السيطرة على النيل الأبيض لمصر في عام 1902. وبعد قرابة 27 سنة, وافقت كل من كينيا, أثيوبيا وأوغندا - تحت حكم الاستعمار البريطاني في ذاك الوقت- على السماح لمصر بالاستعمال الكامل لمياه النيل. وفي عام 1959, بعد بناء سد أسوان, توصلت القاهرة إلى اتفاقية مع الخرطوم، خُصصت في إثرها 55.5 بليون متر مكعب من الماء لمصر و 18 بليون متر مكعب للسودان سنويا. وقد تطلعت ثمانية دول أخرى - بوروندي, جمهورية الكونغو الديمقراطية, أثيوبيا, إريتريا, كينيا, رواندا, تنزانيا وأوغندا- إلى تطوير المشاريع التي تشمل موارد النهر. وشكل رفض كينيا لمعاهدة 1929 صدمة هائلة لسيادة مصر على النيل. حيث تدعي نيروبي أن المعاهدة غير قانونية لأنها كانت نتاج حكم استعماري. وفي ردها على هذا، هددت القاهرة بقطع العلاقات الدبلوماسية. وتسعى كينيا من خلال ترك المعاهدة, إلى الضغط على مصر وتقوية عرضها لتطوير مشاريع الطاقة الكهربائية المائية وشبكة الطاقة الإقليمية. في أواخر التسعينيات, طالبت عدة دول على ضفاف النهر بحقوق استخدام النيل. وحاولت مصر إدارة وتسيير النزاع بالموافقة على مبادرة تطوير حوض النيل التي مُولت من طرف البنك الدولي. وبالرغم من خمسة سنوات من الاجتماعات وقمم وحفنة منح وقروض, فإن القليل من النمو الذي طالبت به البلدان مثل أثيوبيا وكينيا له قد أُنجز.

وتنتقد معظم دول النيل مصر باتباع سياسة جرّ الأقدام والتخريب السياسي في التعامل مع هذا الملف. وهاجم القانونيون الكينيون أثناء مؤتمر إقليمي مؤخرا بخصوص تطوير النهر، المؤسسات المانحة التي رفضت تمويل مشاريع التطوير إلا إذا اعترفت الدول شرق إفريقية بقانونية معاهدة 1929 وظفرت بالموافقة المصرية.

وقد اتهمت أثيوبيا مصر بالضغط على المؤسسات المالية الدولية لمنع أثيوبيا من الحصول على القروض و المنح لاستغلال ماء النيل، وباستخدام نفوذها لإقناع العالم العربي أن لا يزود أثيوبيا بأي قروض أو منح لتطوير ماء النيل.

وتجنبا للحواجز الدبلوماسية المصرية, اقترحت كينيا مبادرة تطوير خاصة بها. وتهدف الخطة (تجسدت في تأسيس شركة الكهرباء الإقليمية) إلى تطوير جبهة سياسية موحدة ضد مصر وإعطاء المؤسسات المانحة خطة رسمية لتطوير شبكة طاقة الإقليمية. وتعاني كينيا من نقص الطاقة شبه الثابتة بسبب الجفاف و العدد المحدود من المولدات, ولهذا تستورد المئات من الميجاوات سنويا من أوغندا المجاورة.

وقد استضافت كينيا اجتماعا ممولا من طرف البنك الدولي في أكتوبر الماضي مع الدول الإقليمية وكذا جنوب أفريقيا التي تأمل غي انتزاع الفوائد الاقتصادية والسياسية من شبكة الطاقة الإقليمية، وغاب عنه مندوبو مصر والسودان. وتراهن كينيا على تغذية الاستياء الإقليمي إزاء الهيمنة المصرية. كما تريد أثيوبيا وأوغندا خرق معاهدة استخدام الماء لسنة 1929 وكلاهما مشتركتان في المشاريع الكهربائية المائية على النهر، وإلى الآن لم تتحرك مصر ضد مثل هذه المشروعات. وبالنسبة لكل الدول على ضفاف النهر, فإن الأخطار السياسية لخرق المعاهدة عالية. كينيا, التي اضطلعت بدور جديد كحليف أساس للولايات المتحدة، تغطي تقريبا نصف إيرادات موازنة الدولة من خلال دعم أمريكي وأوروبي لها. وتستلم أثيوبيا أيضا معونة كبيرة، وكلاهما سيعاني من الانهيار الاقتصادي والاختلال السياسي إذا توقفت تلك المعونة أو سُحبت.

وفي رأي الزعماء الأمريكيين والأوربيين, فإن مصر حليف استراتيجي. وإن بلدانا مثل بوروندي, رواندا, أوغندا وحتى كينيا لا تحظى بالأهمية نفسها, ودورهم محصور في البعد المحلي، وهذا يعطي مصر ميزة متفردة تقريبا، وقد أقنعت القاهرة لندن, واشنطن والبنك الدولي أن أي تطوير للنهر لا توافق عليه مصر، فربما يهدد هذا أمنها القومي.

وترغب مصر في السماح ببعض مشروعات تطوير النهر، وستعطي في النهاية بعض الدول -مثل أثيوبيا- نصيبا في استخدام الماء. لكن معركة مصر مع كينيا ليست حول تطوير محطة الكهرباء, ولكن حول السيطرة على النيل بالكامل، ومن منظور القاهرة, فإن حيلة نيروبي تعتبر بمثابة إعلان حرب.